﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٨﴾﴾ [الأحقاف: 8]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

تَحيُّرُ المُشْرِكين في الآياتِ بينَ السِّحرِ والافتراءِ

لمّا حكَى اللّهُ تعالى مَوقِفَ المشركينَ منَ الكتابِ الحكيمِ الظّاهرِ الدَّليلِ، واتِّهامَهم لهُ بالسِّحرِ المُبينِ؛ ناسَبَ أن يذكُرَ لهم مَوقِفًا آخَرَ منه، وهو اتِّهامُهم الرَّسولَ ﷺ بافترائِهِ ونسبتِهِ إلى اللّهِ تعالى كَذِبًا وزورًا، معَ اقترانِ ذلك بما يدْحَضُ هذهِ المَقالةَ الشَّنيعةَ.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾: (فري) تدلُّ تصريفاتُها على القَطْعِ، ويتفرَّع مِنْهُ ما يُقارِبُهُ[1]، يُقال: فَرَيْت الشَّيء بالسَّيف وبالشَّفْرة: قَطَعْتُهُ، وشَقَقْتُهُ، وفَرَيْتُهُ: أَصْلَحْتُهُ، والفَرْية: الجَلَبة، وفَرَى يَفْري فلانٌ الكَذِبَ؛ إذا اختلقَهُ، والفِريةُ: الكَذِبُ والقَذْفُ[2]، والمرادُ بالافتراءِ في الآيةِ: الاختلاقُ، أي: اختِلاقُ القرآنِ ونسبتُهُ إلى اللّهِ كَذِبًا.

2) ﴿تَمْلِكُونَ﴾: (ملك) تدور اشتقاقاتُه على قوَّةٍ في الشَّيءِ وصِحَّةٍ، ثُمَّ قيلَ: مَلَكَ الإنسان الشَّيءَ يَملِكُه مَلكًا، والاسمُ: المِلك؛ لأنَّ يَدَهُ فيه قَوِيَّةٌ صَحيحةٌ، فالملك: ما مُلِكَ من مالٍ[3]، والمَلْك: ما ملَكَت اليدُ من مالٍ وخَوَلٍ[4]، ويُقال: مَلَكْتُ المرأةَ، أي: تزوَّجْتُها، وملَّكتُ الشَّيءَ تمليكًا، أي: جَعَلْتُهُ مِلْكًا له[5]، والمرادُ بنفي الملك في الآيةِ: عدمُ النُّصرةِ والإنقاذِ.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فري).
(2) الخليل، العين: (فري).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (ملك).
(4) الخليل، العين: (ملك).
(5) الجوهري، الصحاح: (ملك).

3) ﴿تُفِيضُونَ﴾: (فيض) تدلُّ تصريفاتُه على جرَيانِ الشَّيءِ بسهولة، يُقال: أفاضَ إناءَه؛ إذا مَلَأَهُ حَتّى فاضَ، وأفاضَ دُموعَه، ومِنهُ: أفاض القَومُ مِن عَرَفَةَ؛ إذا دَفَعوا، وذلكَ كَجَريانِ السَّيْلِ، وأفاضَ القَوْمُ في الحَديثِ؛ إذا اندَفعوا فيهِ[1]، والفَيْضُ: الكثير، والغَيضُ: القليل[2]، والمرادُ بـ ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ في الآية: هوَ أعلم بِما تَخوضونَ فيه مِن قَدْحٍ في القُرآن وطَعنٍ في آياتهِ[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

اتِّهامُ النَّبيِّ ﷺ بافتراءِ القرآنِ أبطلُ الباطِلِ وأشْنَعُهُ

يُنكِرُ اللّه تعالى على الكُفّارِ، ويوبِّخُهم على شَناعةِ قولِهم: إنَّ النَّبيَّ ﷺ – وحاشاهُ – افترى، وكذبَ على اللّه جلَّ شأنُهُ، ونسبَ إليه القرآنَ، قُل لهُم مُسفِّهًا: لو افتريتُهُ، ونَسبتُهُ زورًا وبُهتانًا إلى ربّي – كما تزعُمونَ – لعاجَلَني اللّه سُبحانَهُ بعقوبةِ هذا الكذب، وأنتم لا تَقدِرونَ على مَنْعِ ربّي وكَفِّه عن مُعاجَلتي، ولا تستطيعونَ دفْعَ شيءٍ من عقابِهِ عنّي، هو عليمٌ بالَّذي تخوضونَ فيه من القدح والطَّعْنِ، وتسميتِهِ سِحرًا تارةً وافتراءً تارةً أُخرى إلى غير ذلك من ضُروبِ النَّيلِ من كتابِ اللّه تَعالى، فهو يَكفيني، ويملأُ قلبي اطمئنانًا، إنَّهُ شهيدٌ بيني وبينكم، يشهدُ لي بالصِّدق فيما أُبلِّغُه لَكُم عنهُ، ويشهَدُ عليكم بالجُحودِ والنُّكران والكُفر، وهو الغفورُ الَّذي يغفِرُ الذُّنوبَ، ويَتجاوَزُ عن السَّيِّئات، بل قد يُبدِلُها حسَناتٍ، وهو الرَّحيمُ بعبادِه، يفتحُ لهم أبوابَ رحمتِهِ[4].

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فيض).
(2) الخليل، العين: (فيض).
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 27/ 23.
(4) مجمع البحوث، التفسير الوسيط: 9/ 906 - 807.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

مَعْنى ﴿أَمْ﴾ ودِلالَتُها:

﴿أَمْ﴾ في قول الله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ منقطعةٌ بمعنى (بل) الإضرابيَّة، وجيءَ بها للتَّرقِّي في اتِّهاماتِهم والمُبالغةِ في تكذيبِهم؛ فهو إضرابٌ انتقاليٌّ مِن ذكرِ تسميتِهم القُرآنَ سِحرًا، إلى ذكر ما هو أبشَعُ أشنعُ[1]، ووجهُ كونِ الافتراءِ أشنَعَ مِنَ السِّحْرِ: أنَّ الكذبَ على اللهِ سُبحانَهُ مُتَّفَقٌ على قُبْحِه، حتَّى تَرى كلَّ أحدٍ ينفِرُ من نِسبتِهِ إليه بخلافِ السِّحر، فإنَّه وإن كان قبيحًا؛ فإنَّهُ ليسَ بهذهِ المنزلَةِ[2].

الكَذِبُ على اللهِ سُبْحانَهُ أشنَعُ وأقبَحُ مِنَ السِّحر

وفي هذا الانتقالِ توبيخٌ وتقريعٌ للكفّارِ، والمعنى: دَعْ ما تقدَّم، واسمعَ قولهُمُ المُنْكَر القبيحَ، وهو ادِّعاؤُهُم أنَّ محمَّدًا ﷺ - وحاشاهُ - اختلق القرآنَ، ونسبَهُ إلى اللهِ سبحانَهُ[3].

بلاغةُ الاستفهامِ وغَرضُهُ:

في قولِ اللهِ تَعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ استفهامٌ مقدَّرٌ، وهو استفهامٌ خارجٌ عن أصلِ دلالتِهِ من إرادةِ طلب العلمِ بشيءٍ لم يكُنْ معلومًا مِن قبلُ، إلى إرادةِ الإنكارِ، والاستفهامُ الإنكاريُّ مُسلَّطٌ على سببِ الإنكار، وهو كون القرآن مفترًى، وليس مسَلَّطًا على نسبةِ القول إليهم؛ إذ ذلك القول صادرٌ من الكفّار قطعًا[4].

إنكارُ مقالَةِ الكفّار وتوبيخُهُم عَلَيها والتَّعجيب مِنها

ويجوزُ أن يكونَ الاستفهامُ للتَّوبيخِ التَّعجُّبيِّ، والمعنى: قَوْلُهُم هذا مُنكَرٌ وعجيبٌ؛ إذِ القرآنُ الكريمُ كلامٌ مُعجِزٌ خارجٌ عن قُدرةِ البَشَرِ، فكيفَ يتَأتّى أن يقولَهُ النَّبيُّ ﷺ، ويَفتريهِ؟[5].

(1) العُلَيميّ، فتح الرحمن: 6/ 282.
(2) القاسمي، محاسن التأويل: 8/ 440.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 27/ 23.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 26/ 14، والزمخشري، الكشاف: 4/ 296، والطيبي، فتوح الغيب: 14/ 268.
(5) الهرري، حدائق الروح والريحان: 27/ 22.

ولا تنافيَ بين هذه المعاني؛ إذ المتقرَّر أنَّ النِّكاتِ البلاغيَّةَ تتوارَدُ، ولا تتزاحَمُ.

نكتةُ التَّعبيرِ بالمُضارع ﴿يَقُولُونَ﴾:

جاء التَّعبيرُ بالفعلِ المضارعِ ﴿يَقُولُونَ﴾ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾؛ للدَّلالةِ على الاستمرارِ التَّجدُّديِّ لصدورِ هذا القولِ منهم، فهم لم يَكْتَفوا بقولِهِ قولًا عارضًا، حتّى ردَّدوهُ، ولاكوهُ بألسِنَتِهم حتّى كأنَّ لا كلامَ لَهُم إلّا هذا.

إمعانُ الكفّارِ في الباطِلِ بلزومِهِ وتكرارِهِ

وفي التَّعبيرِ بالمضارعِ أيضًا تصويرٌ للحالِ الماضيةِ في صورةِ الأمرِ الذي يقَعُ الآنَ[1]؛ تشنيعًا لهذه المقالَةِ، ومبالغةً في الإنكارِ عليهم.

دلالةُ فعلِ (الافتراء) مادَّةً وصيغةً:

جاءَ التَّعبيرُ بفعل (الافتراءِ) في قولِ اللهِ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾؛ للدَّلالةِ على المبالغةِ في الاتِّهام لصاحبِ الرِّسالة ﷺ بالكذبِ على اللهِ تعالى ونسبةِ الرِّسالةِ إليه؛ لِما في فعل الافتراء من إفادَةِ تعمُّدِ الكذبِ والاختلاقِ.

إفراطُ المُشركين في اتِّهامِهم النَّبيَّ ﷺ

كما تدلُّ صيغةُ الافتعالِ في ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾ على المبالغةِ في الفعلِ والكثرةِ فيه، وجيءَ بالفعلِ ماضيًا للدَّلالةِ على قَطْعِهم بصُدورِ الافتراءِ منهُ وتحقُّقِه معَ أنَّ القرآنَ كان مُتجدِّدَ النُّزولِ، ففيهِ حكمٌ على ما لم يَنزِلْ بما نزلَ منهُ قياسًا عليهِ.

تعيينُ مرجعِ الضَّميرِ في ﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾:

الضَّميرُ المنصوبُ في قولِهِ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ يَرجِعُ إلى الحقِّ المذكورِ في قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾، وفي رجوعِ الضَّميرِ إليهِ إبطالٌ لمقالَتِهم وإظهارٌ لتناقُضِهم؛ إذ كيفَ يكونُ الحقُّ مُفْتَرًى؟

إبطالُ مقالَةِ المُشْرِكين وبيانُ اضْطِرابِهِم

(1) ابن التمجيد، حاشيةٌ على تفسير البيضاوي: 17/ 457.

ويجوزُ أن يرجِعَ الضَّمير إلى غير مذكورٍ، وهو القرآنُ المفهومُ من المقامِ[1].

مناسبةُ الانتقالِ مِنَ الاتِّهامِ بالسِّحرِ إلى الاتِّهام بالافتراءِ:

جَمْعُ المُشْركين بينَ صُنوفِ الكُفْر والضَّلال

انتُقِل من بيانِ اتِّهام الكفّار للنَّبيِّ ﷺ بالسِّحْرِ إلى اتِّهامهم له باختلاقِ الآياتِ ونسبتِها إلى الله تعالى؛ ترقِّيًا في بيان ضلالاتِ المشركينَ، وإيماءً إلى أنَّ الكفّار ردّوا الآياتِ في أنفسِها بوصفِهم إيّاها بالسِّحْر، وردّوا على صاحب الرِّسالَةِ ﷺ باتِّهامهم إيّاهُ بالافتراء، والثّاني أقبحُ وأشنَعُ[2].

نكتةُ فصلِ جُملةِ ﴿قُلْ﴾:

الرَّدُّ على ضَلالاتِ المُشْركينَ

فُصِلَ قولُ الله تعالى: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ﴾ عمّا قبلَهُ؛ لِوروده استئنافًا بيانيًّا، فبين الجملتينِ شبهُ كمالِ الاتِّصال؛ وذلك لأنَّ الله تعالى لمّا ذكر قولَ الكفرةِ الزّاعمين أنَّ النَّبيَّ ﷺ - وحاشاهُ - افترى القرآنَ، ونسبَهُ إلى اللهِ تعالى؛ أورثَ ذلك سؤالًا حاصِلُهُ: وما الرَّدُّ على هذا؟ فجاء الجواب: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ﴾.

دلالةُ استعمالِ حرف الشَّرطِ ﴿إِنِ﴾:

الـــتـــفـــرُّض والاحـــتـــمـــال لـلـرَّدِّ عـلـى أهـلِ الضَّلال

جاء التَّعبيرُ بحرفِ الشَّرْطِ ﴿إِنِ﴾ في قولِ اللهِ تَعالى: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ﴾، وهو دالٌّ في الأصلِ على الشَّكِّ في وقوعِ مدخولِها؛ للإيماءِ إلى استحالَةِ افتراءِ النَّبيِّ ﷺ، ولبيانِ أنَّ المذكورَ بعدَ ﴿إِنِ﴾ مذكورٌ على سبيلِ الفَرْضِ[3]؛ تمهيدًا للرَّدِّ على الكفّارِ، "فإنَّ المُحالَ قد يُفرَض وقوعُهُ لإسكاتِ الخَصمِ المُشاغِبِ باستلزامِ وُقوعِه المُحال"[4].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 26/ 14.
(2) الهرري، حدائق الروح والريحان: 27/ 22.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 26/ 14.
(4) القونوي، حاشيةٌ على تفسير البيضاوي: 17/ 458.

بلاغةُ التَّعبيرِ بأسلوبِ الشَّرط: ﴿إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ﴾:

العِقابُ الإلهيُّ لازِمٌ للمُفْتَري

اختار النَّظمُ القرآنيُّ التَّعبيرَ بالجملةِ الشَّرطيَّةِ: ﴿قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾؛ لتحقيق التَّعلُّقِ بين مضمونِ الشَّرط والجزاءِ؛ لأنَّ الشَّرطَ أدلُّ على ذلك من الإخبارِ المحضِ، فكان في الآيةِ تأكيدٌ بليغٌ على أنَّ الافتراءَ إن وقعَ؛ فإنَّ اللهَ يُعاقِبُه على ذلك - لا محالةَ - ولا تملكونَ لَهُ نُصرةً حينئذٍ، والمعنى: كيف أفْتري الكذبَ على اللهِ تعالى، وأعرِّض نفسي لعقابِه الذي لا خلاصَ لي مِنْهُ[1]؟

نكتةُ التَّعبيرِ بفعل (الافتراء) مادَّةً وصيغةً:

الـــرَّدُّ عـلى اتِّـهـامـهـم بألفاظِهِم

جاءَ التَّعبيرُ بفعل الافتراءِ في قولِه: ﴿قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ﴾، وهوَ الفعلُ نفسُهُ الواقعُ المذكور قبلُ: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ﴾؛ ليقع الرَّدُّ مطابقًا لما وردَ في التُّهمةِ، واختيرَ الفعلُ الماضي؛ للدَّلالةِ على تحقُّق ذلك الفعلِ على سبيلِ الفرضِ والاحتمالِ؛ ليُرتَّب عليه ما بَعْدَهُ مِنَ الجوابِ.

مَعنى الفاءِ ودلالتُها:

طَيُّ اللَّفظ الذي دلَّ السِّياق عليهِ

الفاءُ في ﴿فَلَا﴾ من قولِ اللهِ تَعالى: ﴿إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي﴾ رابطةٌ لجواب الشَّرطِ، والجوابُ محذوفٌ، وقد قام لازِمُهُ مُقامه، والتَّقدير: إن افتريتُه؛ فإن اللهَ تعالى يُعاجلني بالعقوبَةِ، فلا تملكونَ لي دَفْعَهُ عنّي، فالفاءُ سببيَّةٌ، وأقيم المُسبَّبُ مقامَ الجوابِ، أو تُجوِّزَ به عنه[2]؛ وذلك لأنَّ نفيَ النُّصرةِ دليلٌ على عظمةِ المُعاقِبِ.

دلالةُ التَّعبيرِ بالفعلِ المضارعِ ﴿تَمۡلِكُونَ﴾ وإسنادِهِ إلى ضمير الجَمْعِ:

بـيـانُ كـمـالِ القُدْرَةِ الإلهيَّة

جاء التَّعبيرُ بالفعلِ المُضارع ﴿تَمۡلِكُونَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾؛ للدَّلالةِ على استمرارِ نفيِ القدرةِ عن نُصرةِ الذي يعاقبُهُ اللهُ تَعالى على الافتراءِ؛ إذ الفعلُ المضارعُ

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 27/ 23.
(2) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي: 8/ 27.

يدلُّ على التَّجدُّد والاستمرارِ، والمرادُ هنا: استمرارُ النَّفْيِ لا نفيُ الاستمرارِ؛ إذ لا يقوى أحدٌ على دفعِ شيءٍ من عذابِ اللَّهِ تَعالى الذي قضى إنزالَهُ بأحدٍ ما.

وأُسنِدَ الفعلُ إلى ضميرِ الجمع؛ ليكونَ أكثرَ دلالةً على العَجْزِ عن النُّصرةِ والإنقاذِ من عذابِ الله تعالى؛ إن وقعَ، فإن عجزَ الجَمْعُ عن ذلك؛ فأحرى أن يعجز الآحادُ.

وفي قول اللَّهِ تَعالى: ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ تعريضٌ بالمُشْرِكين؛ إذ المعنى: إن كنت مفتريًا، وأنتم المحقّون؛ فالعقوبةُ نازلةٌ حتمًا، ولا تقدرونَ على دفعها عنّي، وإن كنتُ محقًّا، وأنتم المفترونَ - وهو الواقعُ - فالعقوبةُ نازلةٌ بِكُم، ولا أقْدِرُ على دَفْعِها عَنْكُم[1].

بلاغةُ الكنايةِ في قوله: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِى﴾:

التَّعريضُ بإنزالِ العُقوبَةِ على أهلِ الشِّرك المُفترينَ

في قولِ اللَّهِ تعالى: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ كنايةٌ عن العَجْزِ التّامِّ وعدمِ القُدرةِ على دفع العقوبةِ قبل نزولها أو رفعها بعد حلولِها؛ وذلك لأنَّهُ يلزمُ من نفيِ الملكيَّةِ عن النُّصرة عدمُ الفعلِ والقُدرة، وفي هذه الكنايةِ تعريضٌ بالمُفترينَ على الرِّسالة وصاحبِها بأنَّ اللَّه تَعالى إذا أنزلَ العُقوبةَ بهم؛ فلا أحدَ يقدرُ على ردِّها عَنْهم.

دلالةُ الجارِّ والمجرور ﴿لِى﴾:

لا رادَّ لِقَضاءِ اللهِ تَعالى

اختارَ النَّظمُ القرآنيُّ حرفَ الجرِّ (اللّام) في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِى﴾؛ للدَّلالةِ على الملكِ والاختصاص، وفيها دلالةٌ على التَّعليل، والتَّقديرُ: (لأجلي)، وعبَّر عن ذاتِهِ ﷺ بالضَّميرِ المتكلِّم المفرد؛ للإيماء إلى أنَّ جَمعَ المُشركين الكثيرَ لا يقدرُ على ردِّ عُقوبةٍ نازلةٍ بالمفرَد، فكيفَ يقدرُ المفردُ على ردِّ عقوبةِ الجمعِ منكُم؟

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 14/ 270.

دلالةُ تقديمِ الجارِّ والمجرورِ ﴿لِي﴾:

قُدِّمَ الجارُّ والمجرورُ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾؛ لإفادةِ الحاليَّة، فيكونُ الجارُّ والمجرورُ في موضعِ الحالِ، والتَّقديرُ: (فلا تملكونَ شيئًا حالَ كونِه لي)، وهم وإن كانوا لا يملكونَ ذلك لغيرِه أيضًا، إلّا أنَّه خصَّ نفسَهُ بالذِّكر؛ لأنَّه في محلِّ الاتِّهام.

دِقَّةُ البيانِ القرآنيِّ في التَّصرُّفِ بالألفاظِ تقديمًا وتأخيرًا

وفي تقديمِ شبهِ الجملةِ ﴿لِي﴾ على المتعلَّقِ ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ دلالةٌ على الاهتمامِ بالمتحدَّثِ عنه؛ لأنَّه مناطُ سلبِ الملكيَّةِ عن نُصرتِه وإعانتِه.

دلالةُ التَّعبيرِ بالمُتعلَّقِ ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾:

تعليقُ الحُكمِ بالاسمِ الأحسنِ مفيدٌ التَّعليلَ

عبَّرَ النَّظمُ القرآنيُّ بالمُتعلَّقِ ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾؛ للدَّلالةِ على بيانِ مَحَلِّ صدورِ عدمِ الملكيَّة بأنَّها تبدأ من الله تعالى، ولا تَنتهي إلى حدٍّ؛ لإبرازِ كمالِ العَجْزِ عن نُصرةِ المُعاقَب، والتَّقديرُ: (من عذابِ الله أو عقابِه)، فيكونُ في الآيةِ مجازٌ بالحَذف، يدلُّ عليه السِّياق، وغرضُهُ: المُبالغةُ في تصويرِ ذلك العَذاب.

وقد آثرَ البيانُ القرآنيُّ استعمالَ الاسمِ الأحسنِ ﴿ٱللَّهِ﴾؛ لبيانِ علَّةِ عدمِ المُلكيَّةِ للنُّصرةِ والإنقاذ؛ لأنَّ الله اسمٌ جامعٌ لكلِّ صفاتِ العَظَمةِ والجَلال والجمالِ، فكيفَ يقدرُ أحدٌ على إنقاذِ مَن أراد الله تَعالى عقابَهُ وإيلامَه؟

بلاغةُ التَّعبيرِ بلفظِ ﴿شَيْـًٔا﴾:

المُبالغةُ في نَفْيِ النُّصرةِ والنَّفْعِ والإعانةِ

جاء التَّعبيرُ عَنِ المفعولِ اسمًا عامًّا في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾؛ لاشتمالِه على كلِّ ما يصدقُ عليه أنَّه شيءٌ مِنَ الأشياءِ، من جهةِ النُّصرةِ والإعانةِ والإنقاذِ والنَّفع أوِ الضَّررِ والإيذاءِ...الخ[1]؛ فلفظُ (شيء) اسمُ جنسٍ عامٌّ يصدُقُ على أفرادٍ كثيرةٍ، وقد وردَ منكَّرًا في سياقِ النَّفي، فيُفيدُ العمومَ والشُّمولَ

(1) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 779.

كذلك، وبذلك يتحقَّقُ العمومُ من حيثُ المعنى الأصليُّ معَ العمومِ من حيثُ التَّركيبُ ودلالتُهُ؛ لبيانِ سلبِ أيِّ نفعٍ يصلُ للمُعاقبِ ومنْعِ أيِّ عقوبةٍ تُحيطُ بهِ.

علَّةُ فصلِ جملةِ: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ﴾ عمّا قبلها:

فُصِلَ قولُهُ تعالى: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۖ﴾؛ لدفْعِ توهُّمِ اتِّصالِهِ بما قبلَهُ من قولِهِ: ﴿فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ﴾، فيُتوهَّمُ كونُه جملةً حاليَّةً، فَفَصْلُ قولِه: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۖ﴾ استئنافٌ نحويٌّ، يُرادُ به تهديدُهم لِما تكلَّموا بهِ من نسبةِ السِّحر للآيات، وادِّعاؤُهم أنَّ الآياتِ مفتراةٌ، وأنَّ نسبتَها إلى اللّه تعالى زورٌ وكذبٌ، والجملةُ كذلك توطئةٌ لشهادةِ اللّه تَعالى بالصِّدق للنَّبيِّ ﷺ وبالافتراءِ لهم.

تهديدُ المُفترين بكَمالِ علْمِ اللّه تعالى بالخائِضين

ويجوزُ أن يكون الفصلُ مرادًا به التَّعليلُ؛ فقد عُلِّل ما أفاده الكلامُ المتقدِّم من تحتُّم الانتقامِ مِنْهُم بقولِهِ سبحانه: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۖ﴾[1]، فيكونُ بين الجملتين شبه كمالِ الاتِّصال؛ إذ الجملة الأولى تبعث في نفس المتلقّي سؤالًا، وهو: لِمَ يتحتَّمُ الانتقامُ منهم؟ فجاء الجواب: بأنَّه الأعلَمُ بما يَتحدَّثونَ به.

وجائزٌ كذلك أن يكونَ الفصلُ بين الجُمْلتين لكَمال الاتِّصال بينهما، فيكون قول اللّه تعالى: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۖ﴾ بدلَ اشتمالٍ من جملة: ﴿فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ﴾؛ وذلك لأنَّ جملة: ﴿فَلَا تَمۡلِكُونَ لِي﴾ تشتمل على معنى أنَّ اللّه سبحانه لا يرضى أن يفترِيَ أحدٌ عليه، وذلك يستلزمُ أنَّه سُبحانَهُ أعلمُ منهم بحالِ من يُخبرُ عنه بكونه مرسلًا من عِندِهِ[2].

وهذه الأوجه لا تنافِيَ بينَها، بل بعضُها يُثْري بعضًا، ويُقوِّيه.

(1) الهرري، حدائق الروح والريحان: 27/ 23.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 26/ 15.

دلالةُ الجُملةِ الاسميَّةِ ﴿هُوَ أَعْلَمُ﴾:

جاء التَّعبيرُ في قولِ اللّه تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾ بالجملة الاسميَّةِ؛ للدَّلالةِ على ثبوتِ وصفِ الأعلميَّةِ للّه تعالى على سبيلِ الدَّوام، واختيرَ اسمُ التَّفضيلِ ﴿أَعْلَمُ﴾ خبرًا للضَّميرِ العائدِ إلى الاسم الأحسَنِ ﴿ٱللَّهِ﴾؛ لبيانِ أنَّه أعلَمُ من كلِّ عليم، فيترتَّبُ على كمالِ علمِهِ أنَّه يعلمُ الصّادقَ في دَعواه مِنَ الكاذبِ في اتِّهامِهِ.

كمالُ عِلْمِ الله تعالى يَقتَضي عِلمَهُ بالصّادقِ مِن الكاذِب

وجُمْلَةُ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾ واردةٌ على سبيلِ الكنايةِ، والمرادُ تسجيلُ ذلك المعلومِ عليهم، وأنَّ اللّهَ سُبحانَهُ مُعاقِبُهم عليه؛ إن لم يَتوبوا عنه.

دِلالةُ المُتعلَّق ﴿بِمَا﴾:

جيءَ بالجارِّ والمجرورِ ﴿بِمَا﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾؛ لبيانِ الَّذي يَعلمُهُ، فالباءُ لتعديةِ علمِهِ إلى المفعولِ به، واختيرَ الاسمُ الموصولُ (ما) لإبهامِهِ وعُمومِه، فيُفيدُ علمَهُ سبحانَهُ بكلِّ ما يفيضونَ فيه من كلامٍ واتِّهامٍ وإيلامٍ وخَدْشٍ للرِّسالةِ وصاحبِها ﷺ، فيكون في الجملة تحذيرٌ شديدٌ لهم عن أيِّ كلامٍ يُؤذي اللّهَ تعالى ورسولَهُ ﷺ، وأنَّهم مُعاقَبونَ عليه أشدَّ العقوبَةِ.

تهديدُ المُشْركينَ بـأشَـدِّ أضْـرُبِ العُقوبَةِ

براعةُ استعارةِ الفعلِ ﴿تُفِيضُونَ﴾:

استعارَ البيانُ القرآنيُّ فعلَ الإفاضةِ في قولِهِ تعالى: ﴿بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾؛ للدَّلالةِ على الإفاضةِ في الاتِّهامِ والحركةِ في نقلِ الكلامِ الشَّنيع؛ إذ أصلُ الإفاضةِ التَّحرُّكُ من مكانٍ إلى آخَرَ على سبيلِ الانتشارِ والتَّوسُّعِ كفيضِ الماء، يقالُ: اندَفَعوا في الحديثِ، أي: خاضوا، قال الرّاغب: "ومنهُ استُعيرَ: أفاضوا في الحديث؛ إذا خاضوا فيه، وحديثٌ مُستفيضٌ: مُنتشرٌ"[1]، فشُبِّه المُتوسِّعُ في الكلامِ

نشْرُ الاتِّهامات لِلصَّدِّ عنِ الآيات

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 14/ 269.

النّاقلُ له من مكانٍ إلى آخرَ؛ بثًّا له في النُّفوسِ، وصدًّا عن السَّبيلِ بالمُتحرِّكِ المُنتشرِ في المكانِ، فكان الفعلُ ﴿تُفِيضُونَ﴾ استعارةً تصريحيَّةً تبعيَّةً.

واختيرَ فعلُ الإفاضةِ دونَ الخوضِ؛ لأنَّ الخوضَ يكونُ في المكانِ نفسِه، وفي الحديثِ الواحدِ نفسِه، ويكثرُ فيه الخوضُ والجدالُ، بخلافِ الإفاضةِ الَّتي تدلُّ على التَّوسُّعِ والانتشارِ والنَّشرِ له والإذاعةِ به.

دلالةُ الفعلِ ﴿تُفِيضُونَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

انتشارُ أكاذيبِ الكفرةِ ومداومتُهم على تكرارِها

جاءَ التَّعبيرُ بفعلِ الإفاضةِ ﴿تُفِيضُونَ﴾ في قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾؛ لما يدلُّ عليه فعلُ الإفاضةِ من الانتشارِ والتَّوسُّعِ وعدمِ الوقوفِ عندَ حدٍّ، كما يفيضُ النَّهرُ بالماءِ، فيندفعُ في كلِّ الاتِّجاهاتِ، ولا يَحسِرُهُ جدارٌ، ولا يقِفُ بوجهِهِ مانعٌ، فقد كانت أحاديثُهم تمتدُّ إلى مفاصلَ كثيرةٍ ومُتنوِّعةٍ حتَّى فاضَت، وانتشرَت، واشتهرَت، على الألسنةِ وتناقَلَتْها الأفواه.

واختيرَ التَّعبيرُ بالفعلِ المُضارعِ ﴿تُفِيضُونَ﴾؛ لإفادةِ مَعْنى تجدُّدِ الحدثِ معَ استمرارِهِ؛ تصويرًا لحالِ حديثِهم واتِّهاماتِهم المُستمرَّةِ والمتكرِّرةِ للوَحْيِ والموحَى إليه.

نكتةُ استعمالِ حرفِ الظَّرفِ (في):

شدَّةُ إيغالِ المُشْرِكين في الاتِّهاماتِ الباطِلَةِ

حرفُ الجرِّ (في) من قولِ اللّهِ تعالى: ﴿بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾ دالٌّ على الظَّرفيَّةِ المجازيَّةِ؛ إذ الإفاضةُ لا تكونُ في الحديثِ والكلامِ إلّا على سبيلِ التَّوسُّعِ والمجازِ، وذلك بأن شُبِّهَ الحديثُ بمكانٍ يَندفِعونَ فيه؛ لإفادةِ شدَّةِ مُلابسةِ ذلك الكلامِ، حتَّى صارَ ظرْفًا تمكَّنوا داخلَهُ، واستقرّوا فيه.

تعيينُ مرجعِ ضميرِ ﴿فِيهِۚ﴾:

عادَ الضَّميرُ في الجارِّ والمجرورِ ﴿فِيهِۚ﴾ من قولِ اللّهِ تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِۚ﴾ إلى الاسمِ المَوصولِ (ما) المُرادِ به الكلامُ

عـمـومُ المَـرجـعِ يَـقـتـضِي عـمـومَ الرّاجع

والاتِّهامُ والافتراءُ على آياتِ اللّه ورسولِهِ الكريم ﷺ، ولمّا كان المرجِعُ عامًّا؛ كانَ الرّاجعُ عامًّا، كذلك كان مُفيدًا إفاضتَهم بأنواعٍ من الكلامِ والحديثِ الكاذبِ المُفتَرَى.

وأجازَ أبو حيّان عَوْدَ الضَّمير إلى (القرآن)، والمعنى: تَتَّهمونَهُ بالكذبِ والافتراءِ[1]، والأوَّلُ: أرجحُ وأظهَرُ.

دلالةُ فَصل قولِهِ تَعالى: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ﴾ عمّا قبلَهُ:

شِدَّةُ التَّلازم بينَ العِلْمِ والشَّهادَةِ

فُصِلَ قولُ اللّهِ تعالى: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ عمّا قبلَه؛ لكونِهِ بمنزلةِ النَّتيجةِ لِما تقدَّمَه؛ إذ يلزمُ من علمِهِ المُحيطِ بما يتحدَّثونَ به، ويقولونَهُ، أنَّه وحدَهُ الكافي في الشَّهادة بالصِّدق والكذبِ بينَ المُتنازعينَ؛ لأنَّ الأعلمَ هو الأكثرُ كفايةً عندَ الشَّهادة، قال الشِّهابُ: "وكانَ مُقتضَى الظّاهرِ اقترانَهُ بالفاءِ، فاستُؤنِفَ؛ لأنَّهُ في جوابِ سُؤالٍ مُقدَّر"[2]، فبين الجملتينِ شبهُ كمالِ الاتِّصال.

ويجوزُ أن يكون الفصلُ بينهما؛ لكمالِ الاتِّصال، وذلك لأنَّ قوله: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ بدلُ اشتمالٍ من الجملةِ قبلَهُ: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ﴾، ووجهُ ذلك: أنَّ الإخبارَ بكونِه سُبحانَهُ أعلمَ مِنْهم بحقيقة ما يُفيضون فيه يشتَمِلُ على معنى تفويض الحكم بينه وبينهم إليه سُبحانَهُ[3].

دِلالةُ الفعلِ ﴿كَفَىٰ﴾ مادَّةً وصيغةً:

التَّعريضُ بحالِ المُشْركينَ وبإنكارِهم الآياتِ

استعملَ البيانُ القرآنيُّ الفعلَ ﴿كَفَىٰ﴾ في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾؛ للدَّلالةِ على الاكتفاءِ باللّه تعالى وشهادتِهِ دونَ افتقارٍ إلى شهادةِ أحدٍ من خلقِهِ؛ تعريضًا بهم وبجُحودِهم وإنكارِهم للآياتِ البيِّنات؛ فالحاكمُ بينَ المُتحاوِرَينِ هو اللّهُ تعالى، وهو يَكفي، ويُغني في الشَّهادةِ لأحدِهما بالصِّدقِ والافتراء.

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 434.
(2) الشهاب الخفاجي، عناية القاضي: 8/ 27.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 26/ 16.

وجاء التَّعبيرُ بالفعلِ الماضي؛ للدَّلالةِ على تحقُّقِ تلك الكفايةِ والتَّيقُّنِ بوقوعِها.

مَعنى الباءِ في ﴿بِهِۦ﴾ ودلالتُها:

بيانُ كِفايَةِ شَهادَةِ اللهِ تَعالى

الباءُ في ﴿بِهِۦ﴾ من قول الله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًا﴾ داخلةٌ على الضَّمير الذي هوَ في محلِّ رفعٍ على الفاعليَّةِ[1]، وهو دالٌّ على التَّوكيدِ والتَّحقيقِ لفعلِ الكفايةِ وإسنادِها إلى الله تعالى بما يدفعُ الشُّكوكَ والأوهامَ والارتياب.

وجاء التَّعبيرُ عن اللهِ تعالى بالضَّمير دونَ الاسم الظّاهر؛ ليعودَ على ما تقدَّمَ في: ﴿هُوَ أَعْلَمُ﴾؛ إذ لو أظهرَ؛ لتوُهِّمَ إرادةُ التَّغايُرِ بين ما عُبِّر عنه بالضَّميرِ قبلُ، وبين المُظْهَرِ.

نكتةُ التَّمييزِ بلفظِ ﴿شَهِيدًا﴾:

شَهادةُ اللهِ تَعالى لِلمحقِّ وشَهادَتُه على المُبْطِلِ

آثرَ البيانُ القرآنيُّ التَّمييزَ ﴿شَهِيدًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًا﴾؛ لأنَّ المقامَ يَقتضي الشَّهادةَ بينَ الطَّرفينِ المُتنازعَين، فهُم يتَّهمونَ الآياتِ بالسِّحرِ المُبين، والنَّبيَّ ﷺ باختلاقِ القرآن ونسبتِه إلى الله زورًا، والنَّبيُّ الكريمُ ﷺ يُكذِّبُهم، ويُعلِنُ عن صِدقِه، فاقتضى ذلك شاهدًا عليمًا يَشهَدُ لأحدِ الفريقين بالصِّدق أوِ الافتراء، ولذا كان المقامُ مُقتضيًا الشَّهادةَ دونَ الحُكْمِ أوِ القَضاء، فلم يَرِد في النَّظم القرآني: كفى به حاكمًا أو قاضيًا، ومال ابن عاشورٍ إلى أنَّ المرادَ بالشَّهيدِ في الآيةِ الحاكمُ بما يعلمُهُ من حالِ المتخاصِمَين، بقرينةِ قولِه قبلُ: ﴿بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾، وذلك يقتضي حُكْمًا؛ إذ الشَّهادةُ تكون لأحد المتنازعَيْنِ لا بينَهُما[2].

والمعنيانِ المتقدِّمانِ لا تنافيَ بينَهُما؛ لأنَّ المقصودَ شهادةُ اللهِ تعالى بصدقِ النَّبيِّ ﷺ، وشهادَتُهُ بكذبِ المُشركينَ، وفي التَّعبيرِ

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/ 439.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 26/ 16.

بـ ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ضرْبٌ مِن ضروبِ الإنصافِ في الكلامِ في مقامِ المحاورَةِ.

نكتةُ تعدُّدِ الظُّروفِ: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾:

مِن طَرائقِ القُرآنِ الكريمِ في الجِدالِ الإنصافُ في الكلامِ

آثرَ النَّظمُ القرآنيُّ اختيارَ الظَّرفَينِ المُتعلِّقَينِ بـ ﴿كَفَىٰ﴾ أو ﴿شَهِيدًا﴾[1]، أو هُما متعلِّقانِ بهما مَعًا، ولم يَرِد في البيان القرآني: (كفى به شهيدًا بينَنا)؛ وذلك للدَّلالةِ على الافتراقِ بينَ الطَّرفَينِ ووقوعِ أشدِّ الانفصالِ بينَهما وأتمِّه، وأنَّهما مختلفانِ متباينانِ في أدقِّ الأمورِ وتفاصيلِها، فلم يَشترِكا في البينيَّة، والمعنى: أنَّه يشهَدُ لي بالصِّدْقِ والبلاغِ، ويشهَدُ عليكم بالكذبِ والجحودِ[2].

كما أفادَ العطفُ الدّالُّ على المُغايرةِ التَّسويةَ بينَ الفريقينِ أمامَ اللهِ تعالى، وهذا ما يقتضيه أسلوبُ المُناظرةِ من مُجاراةِ الخَصْمِ والتَّسويةِ بينَهُ وبينَ صاحبِ الباطلِ إنصافًا في الكلامِ.

بلاغةُ الكنايةِ ودلالةُ الخبرِ في: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًا﴾:

تهديدُ الطّاعِنينَ في آياتِ اللهِ تَعالى

في قولِ اللهِ تعالى: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًا﴾ كفايةٌ عن وُقوعِ المُحاكَمةِ بينَ العبادِ يومَ القيامةِ؛ لأنَّ الشّاهدَ على ما تُكِنُّهُ الصُّدور من صدقٍ وإخلاصٍ أو كذبٍ وتدليسٍ هو اللهُ تعالى، ومن معاني الشَّهادةِ: الحُكمُ والقضاءُ بينَ المُتخاصِمين، ويكونُ الغرضُ من الإخبارِ بالجملةِ تَهديدَ المُفترينَ بوقوعِ المُحاكمةِ والقضاءِ يومَ الدِّين، ووعيدَهُم الشَّديدَ على خوضِهم في الطَّعْنِ في الآياتِ[3].

مَعْنى (الواو) في ﴿وَهُوَ﴾ ودلالتُها:

الجمعُ بينَ التَّرْهيبِ والتَّرغيب

الواوُ في ﴿وَهُوَ﴾ من قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ عاطفةٌ الجملةَ بعدها على جملة: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ﴾، والجملةُ:

(1) الخفاجي، عناية القاضي: 8/ 27.
(2) أنوار التنزيل، البيضاوي: 5/ 112.
(3) الهرري، حدائق الروح والريحان: 27/ 23، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 28/ 8.

﴿كَفَىٰ بِهِۦ﴾ اعتراضيَّةٌ للدَّلالةِ على التَّهديدِ والزَّجْرِ، والغرضُ من العطفِ التَّشريكُ بينَ أعلميَّةِ الله تَعالى بما يتحدَّثونَ به مِن اتِّهامٍ وبينَ كونِهِ الغفورَ لَمَن تابَ منهم، والرَّحيمَ بمَن خالفَ؛ إن تابَ، وإلى رُشْدِه ثابَ، والعطف بين الجملتينِ؛ لِما بينَهُما من التَّوسُّط بين الكمالين؛ لاشتراكِهما في الخبريَّةِ، واتِّحاد المسنَدِ إليه، ولِما بينَهُما من التَّناسُبِ المعنويِّ في الحديث عن الرَّبِّ ﷻ.

ويجوزُ أن تكون الواوُ للحالِ، والجملةُ بعدَها حاليَّة مِن: ﴿كَفَىٰ بِهِۦ﴾؛ تقييدًا لكفايةِ شهادتِهِ بحالِ المغفرةِ والرَّحمةِ بالطَّرفينِ المُتنازعَينِ.

بلاغةُ الجُملةِ الاسميَّة:

الجملةُ في قولِ الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ جملةٌ اسميَّةٌ واردةٌ تذييلًا للآية الكريمة؛ للدَّلالةِ على ثبوتِ هذينِ الوصفينِ له تعالى، فهو الغفورُ للمُذنبينَ والرَّحيمُ بالمُخالفين.

مِن حِلْمِه سُبْحانَهُ بالمُفْتَرينَ تَرْكُ مُعاجَلَتِهِم بالعِقابِ

وفي الخبرِ دلالةٌ على التَّحضيض لهُم على التَّوبةِ والرُّجوعِ عنِ التَّكذيب، وعدمِ التَّيئيسِ لهم بالعِقاب والتَّنكيل؛ لعلَّهم يَرتدِعون، وإليهِ تعالى يَرجِعون، ولذا ذكر أبو حيّان أنَّ الآيةَ وعدٌ لهم بالمغفرةِ والرَّحمةِ؛ إن هُم عدلوا عن الكُفْرِ إلى الإيمان، وإشعارٌ بحِلْمِه سُبحانَهُ عليهِم؛ إذ لم يعاجِلْهم بالعذابِ[1].

بلاغةُ اجتباء صفتي ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾:

اختارَ البيانُ القرآنيُّ وصْفَي ﴿ٱلْغَفُورُ﴾ و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ مع أنَّ المقامَ للتَّهديدِ والوعيدِ والتَّخويف؛ للدَّلالةِ على كمالِ عفوِهِ وإحسانِهِ بالعبادِ، ولو كانوا مُخالفينَ مُفترين؛ إن هُم تابوا، وأقلَعوا؛ لأنَّ التَّخويفَ والتَّهديد ليس مقصودًا لذاتِه، بل غايتُهُ الحثُّ على العَوْدِ إلى حُكم الله الغفورِ

تعقيبُ الوعيدِ بالوَعْدِ دعوةٌ للتَّوبةِ والإنابَةِ

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 434.

الرَّحيم، والتَّوبةِ والإقلاعِ عن الافتراءِ المُبين، فجملةُ التَّذييلِ تعريضٌ بطلب الإقلاع عمّا هُم من الباطلِ[1].

وفي الجملةِ أيضًا إيماءٌ إلى أنَّ النَّبيَّ ﷺ جاءَ رحمةً للعالمينَ من ربِّه سُبحانَهُ، وأنَّ ربَّهُ تعالى غفورٌ رحيمٌ، وأنَّ المشركين في معرِضِ المغفرة والرَّحمة؛ إن هُم طلبوا أسبابَها بالتَّوبةِ[2].

نكتةُ تقديمِ ﴿ٱلۡغَفُورُ﴾ على ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾:

التَّخليةُ قبلَ التَّحليَة

قُدِّمَ وصفُ المغفرةِ على وصفِ الرَّحمةِ في قولِ اللّهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ المغفرةَ سببٌ لتحصيلِ الرَّحمة، فَهوَ من تقديمِ السَّببِ على المُسبَّب.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ المغفرةَ تقتضي التَّوبَةَ من الذَّنبِ والإقلاعَ عنِ المعصيةِ، فيَستحِقُّ الغفرانَ أوَّلًا تخليةً لساحتِهِ من الذَّنب، والرَّحمةَ والإحسانَ ثانيًا تحليةً له بعدَ ذلك بالنِّعَمِ الوافرةِ والآلاءِ المُتظافرةِ.

والاسمانِ الجليلانِ ﴿ٱلۡغَفُورُ﴾ و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ واردانِ بزِنَةِ المبالغَةِ؛ للدَّلالَةِ على ثبوتِ الغُفران والرَّحمةِ له، وكمالِهما فيه كمالًا لا مُنْتهى لَهُ.

❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

الافتراءُ والكذبُ:

الافـتراءُ أخـصُّ مـن الـكـذبِ مُطلقًا

الأصلُ في الافتراء: قطْعُ الشَّيءِ على وجهِ الإفسادِ أو الإصلاحِ، وقد غلبَ استعمالُهُ في الإفسادِ، يُقال: فلانٌ يفري الفريَّ؛ إذا كان يأتي بالعجَبِ، كأنَّه يقطَعُ الشَّيءَ قطعًا عجبًا، وقد وردَ استعمالُهُ في البيانِ القرآنيِّ في الكذبِ والشِّرْكِ والظُّلْمِ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 26/ 16.
(2) الخطيب، التفسير القرآني للقرآن: 13/ 268.

وأمّا الكذِبُ؛ فهو الإخبارُ بما يخالِفُ الواقِعَ، ويَرِدُ وصفًا للمتكلِّم في نفسِه، ولذا يُقال في الرَّجُل الذي يقول: فعلتُ كذا، وهوَ لم يفعل ذلك: إنَّه كاذبٌ، ولا يُقال: هو مُفْتَرٍ[1].

فالكذبُ نقيضُ الصِّدْقِ، والافتراءُ: اختلاقُ الكذِبِ، فالافتراء على هذا أخصُّ مِنَ الكذبِ.

(1) عبد الجبار فتحي زيدان، الفروق اللغوية في القرآن الكريم، ص: 154 - 159.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والخمسون،
سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 55 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-659-89-1
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 55 : المجلد الخامس والخمسون، سورة الجاثِية من الآية 16 إلى سورة محمَّد الآية 06.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-659-89-1
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4299298 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"